الأمم المتحدة

E/2010/NGO/87

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يوزع وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2010/100.

170610 170610 10-36769X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان

يلتزم الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية التزاماً قوياً بتحقيق المساواة بين الجنسين. فقد شارك ممثلوه في جميع المؤتمرات النسائية الرئيسية بدءاً من مدينة المكسيك في عام ١٩٧٥، وبيجينغ في عام ١٩٩٥، والمشاركة السنوية في دورات لجنة وضع المرأة. ومنذ مؤتمر بيجينغ ومنهاج عمل بيجينغ، أُحرز تقدم كبير من حيث استرشاد التشريعات بالمعايير الدولية. فقد وقَّعت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، مع أن البعض قد وقَّع مع إبداء تحفظات. وقد التزمت معظم الدول بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أُتفق عليها في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة عام ٢٠٠٠. وتعد الأهداف ١ و ٢ و ٣ حاسمة بالنسبة لحقوق المرأة. وتشمل الخطوات الإيجابية الإضافية قراريّ مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من التقدم التشريعي الواسع النطاق، لم يتحقق تقدم ممثل في تنفيذ هذه الالتزامات القانونية. ولا يحتاج المرء إلا أن ينظر للإحصاءات الخاصة بالاتجار بالنساء والفتيات، والعنف المترلي، وعدم المساواة في الأجر عن نفس العمل، وتأنيث الفقر، وعدم المساواة في تمثيل المرأة في المناصب المنتَخَبة، والعبء الواقع على المرأة فيما يتعلق برعاية أفراد الأُسرة ذوي الإعاقة والمسنين، لكي يدرك أن عدم المساواة لا يزال قائماً على نطاق واسع. ويستمر هذا الاختلال على الرغم من الأدلة التي تقول إنه حتى عندما يتحقق قدر من المساواة، يعقبه على الفور رفاه اجتماعي واقتصادي. و لم يعد في استطاعتنا الاستمرار ببساطة في تقديم الوعود الخاصة بالمساواة بينما يستمر حرمان المرأة من حقوقها المتساوية.

ولهذا فإننا نطالب جميع الحكومات بما يلي:

- تنفيذ سياسة عدم التسامح تجاه عدم المساواة بين المرأة والرجل؛
- تنفيذ جميع الالتزامات بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، وكذلك جميع التشريعات الأخرى المتعلقة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؛
- حث البلدان التي لم توقّع على اتفاقيات الأمم المتحدة على أن تبادر إلى ذلك دون إبطاء؛
- إزالة جميع التحفظات على البروتوكولات الاختيارية؛
- وضع حصص لانتخاب المرأة في المناصب الحكومية على جميع المستويات من أجل تحقيق مشاركتها بنسبة ٥٠ في المائة في عملية صنع القرار؛

- وضع سياسات أُسرية تمكِّن المرأة من الاختيار الحر في المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم الرعاية لأطفالها وأفراد أُسرها المسنين وذوي الإعاقة؛
- توفير التمويل الكافي في الميزانيات الحكومية من أجل المساواة في الحقوق في مجال التعليم؛
- توفير التمويل والقيام بحملات عن قضايا المساواة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام؛
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك البغاء والاتجار، عن طريق فرض عقوبات مشددة على أنشطة الخدمات الجنسية أو العمل بالإكراه؛
- إشراك المرأة في القرارات بشأن النزاعات المسلحة المستمرة أو الدخول فيها؛
- بذل جهود متضافرة للقضاء على حل المنازعات عن طريق الحرب، نظراً لأن الحرب تعد في حد ذاتها أكبر انتهاك لحقوق الإنسان للمرأة.